



مَنْظَرُ الصِّحَّةِ الْعَالَمِيَّةِ

قَرَار

RESOLUTION

EM/RC53/R.8

ش م/ل 53/ق - 8

أيلول/سبتمبر 2006

اللجنة الإقليمية

لشرق المتوسط

الدورة الثالثة والخمسون

البند 7 (أ) من جدول الأعمال

دَوْرُ الحكومات في التنمية الصحية

اللجنة الإقليمية،

بعد ما استعرضت ورقة المناقشات التقنية حول دَوْر الحكومات في التنمية الصحية⁽¹⁾،

وإذ تأخذ في اعتبارها أهمية الدَّور الذي تقوم به الحكومات في مجال التنمية الصحية،

وإذ تضع في اعتبارها التغيّرات والتحدّيات الكبيرة التي تواجه دَوْر الحكومات في التنمية العامة،
والتنمية الصحية خصوصاً،

وإذ تعرب عن تقديرها للقيّم المجتمعية التي تدعم التنمية الصحية، والالتزام الوطني بتوفير الصحة
باعتمادها حقاً من حقوق الإنسان، وليست سلعة تُباع وتُشترى،

وإذ تدرك الاتجاهات الجديدة في مجال تنفيذ مختلف وظائف النظام الصحي، والهجوم المتعاظمة في ما
يتعلّق بالعدالة في الحصول على الرعاية الصحية الجيدة، والضَّعْف المتزايد، والتغطية المحدودة بالحماية
الاجتماعية،

وإذ يثلج صدرها بالالتزام الوطني والإقليمي الحازم بحفظ الصحة، بوصفها حقاً من حقوق الإنسان،
والمبادرات التي اتخذتها بعض بلدان الإقليم لزيادة الاستثمار في الصحة وتعزيز الدَّور المحوري للصحة في
مجال التنمية،

1. تحث الدول الأعضاء على ما يلي:

1.1 تشجيع الاستثمار في مجال التنمية الصحية لما له من مردود اقتصادي مهم، وتأييد الدَّور
المحوري للصحة في جميع مبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

2.1 مواصلة القيام بدورها القيادي في التنمية الصحية حفاظاً على القيم المجتمعية المتمثلة في العدالة، والتضامن، والإنصاف، تماشياً مع سياسات واستراتيجيات توفير الصحة للجميع، التي تعتبر الصحة حقاً من حقوق الإنسان، وليست سلعة تُباع وتُشترى؛

3.1 تعزيز قدراتها على الحُكامة governance، ولاسيماً في مجال وضع السياسات، والتنظيم وإدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

4.1 حماية الدور الذي تقوم به الحكومات في إبتاء الخدمات، ضماناً لإمكانية حصول الفئات المستضعفة والفقيرة والسكان في الأرياف والمناطق النائية عليها؛

5.1 إيلاء اهتمام خاص لتحسين ظروف عمل المهنيين المتفرغين في المرافق الحكومية؛

6.1 إقامة مرصد وطنية للنُظم الصحية ترمي إلى تهيئة منابر لتقييم العدالة الصحية وأداء النُظم الصحية، وتكييف إصلاحات السياسة الصحية على نحو أفضل بما يتواءم مع التغيرات الناشئة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

2. تطلب إلى المدير الإقليمي ما يلي:

1.2 مواصلة تقديم الدعم التقني إلى بلدان الإقليم في مجال الدعوة إلى الاستثمار في الصحة، وفي مجال إدراج المحددات الاجتماعية للصحة، وفي مجال تعزيز الدور المحوري للصحة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

2.2 عقد اجتماع لوزراء الصحة ووزراء المالية للدعوة إلى التمويل الكافي للقطاع الصحي؛

3.2 مواصلة دعم بلدان الإقليم في حُسن تقييم وظائف نُظمها الصحية، وفي رصد دور الحكومة على مختلف المستويات، باستخدام وسائل المنظمة وضوابطها التحليلية؛

4.2 رصد تطور دور حكومات الإقليم في التنمية الصحية على الصعيد الإقليمي من خلال المرصد الإقليمي للنُظم الصحية.